وفي تلك الاثناء حقق القطاع الحكومي الجديد توسعه الرئيسي في حقل الخدمات العامة ، كالمواصلات والمنافع العامة وقد تجنب القطاع العام النشاطات الخاصة كتجارة المفرق والاعمال المصرفية والصناعات الخفيفة . أما الحكومة التي يحتل الهستدروت مناصب هامة فيها ، فقد فشلت باستمرار في ارساء سياسة تضعف من قوة القطاع الخاص التي كانت قائمة قبل انشاء الدولة .

أما حقبة الخطة الاقتصادية الجديدة فقد تميزت بنشوء تناقضات اجتماعية واقتصادية جديدة ، وبرغم أن العجز في التجارة الخارجية قد انخفض ما بين عامي ١٩٥١ و١٩٥٤، الا أن ضغوط التضخم المالي عادت للظهور خصوصا مع زيادة النفقات العسكرية خلال عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦ . ويجب الاخذ بعين الاعتبار الموجة الثانية الكبيرة من المهاجرين التي كانت تتألف في غالبيتها من يهود شمال افريقيا .

في العام ١٩٥٧ ازدادت فروقات الدخل التي تفصل الاثرياء الاسرائيليين عن الطبقة العاملة ازديادا حادا :

	١٩٥٠	١٩٥٦—١٩٥٧	التغير
١) أعلى ١٠ ٪ من السكان	١٧٫٧ ٪ من مجموع الدخل الفردي	٢٠٫٤ ٪	+ ٢٫٧ ٪
٢) أعلى ٢٠ ٪	٢١٫٠ ٪ من مجموع الدخل الفردي	٣٤٫٨ ٪	+ ١٣٫٨ ٪
٣) أدنى ٥٠ ٪	٣٧٫٠ ٪ من مجموع الدخل الفردي	٣٢٫٨ ٪	— ٤٫٢ ٪ (٦٩)

بينما يظهر من الجدول اعلاه أن أعلى ٢٠ ٪ من السكان قد حققوا زيادة بارزة في مدخولهم فان ادنى ٥٠ ٪ من السكان قد انخفضت مداخيلهم .وان السياسة الاقتصادية الجديدة نفسها ، التي تميزت بتجميد الاجور وبتخفيض قيمة العملة ، قد تطابقت زمنيا مع هذه الظاهرة . وبالاضافة كان من الواضح ان سياسات الحكومة قد فشلت في دمج المهاجرين من آسيا وافريقيا بشكل كامل .

وقد ظلت البطالة مرتفعة باستمرار بين المهاجرين الشرقيين :

نسبة العاطلين عن العمل بين:	حزيران ١٩٥٤	الهبوط	حزيران ١٩٥٧
١) المهاجرون الاميركيون والاوروبيون قبل ١٩٤٨	١) ٣٫٤ ٪	١) —٥٤٫٠٩٪	٢٫٥ ٪
٢) المهاجرون الاسيويون والافريقيون قبل ١٩٤٨	٢) ٧٫٧ ٪	٢) — ٢٫٢٪	٥٫٥ ٪
٣) المهاجرون الاميركيون والاوروبيون بعد ١٩٤٨	٣) ٧٫٩ ٪	٣) — ١٫٤٪	٦٫٥ ٪
٤) المهاجرون الاسيويون والافريقيون بعد ١٩٤٨	٤) ١٥٫٤٪	٤) — ٤٫٢٪	١١٫٢ ٪ (٧٠)

وهكذا نلاحظ ان المهاجرين الاسيويين والافريقيين سواء الذين وصلوا قبل او بعد عام ١٩٤٨ ، تتفشى بينهم البطالة بنسبة ضعف البطالة المتفشية بين المهاجرين الاوروبيين والامريكيين . وهذه الحالة تتمشى ، كأمر حتمي ، مع المداخيل المنخفضة ونسبة أصحاب الاملاك المنخفضة في اوساط المهاجرين الشرقيين . كذلك من المفيد ان نتذكر أن المهاجرين الشرقيين حرموا من بعض أشكال تدفق الرأسمال الاجنبي مثل التعويضات الشخصية المباشرة من المانيا الغربية .

وقد فشلت الخطة الاقتصادية الجديدة في الحد من البطالة الدائمة في أوساط الاقلية العربية في اسرائيل :